



# جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون الخليجي

THE CRIME OF ELECTRONIC BLACKMAIL IN GULF LAW

نورة عالم



الابتزاز الالكتروني

في

القانون الخليجي

نوره طاع الله



نوع العمل : قانون

الكاتب : نورة طاع الله

تصميم الغلاف : ميرى عmad

تبيئة وتنسيق : عواطف محمد

هذا العمل تم تحت اشراف فريق

كيان اللا روایة للنشر الالكتروني

لينك الجروب

جروب اللا روایة

لينك البيدج

اللا روایة للنشر الالكتروني

إن تم تحميل هذا العمل من موقع آخر أو مكان آخر فيعد إنتهاكا لحقوقنا وسرقة أعمالنا وسرقة  
حق المؤلف



## المقدمة

ان التطور الذي يشهده العالم اليوم والانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التقنيات والتطبيقات الحديثة المتمكنة التي جعلت من العالم شبيه بقرية واحدة يمكن الجميع الاتصال والتواصل واتمام العديد من الاعمال والصفقات والأنشطة وكله عن طريق الانترنت الذي هو اليوم ضرورة وحاجة ملحة وهامة لا بد منها ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال فتقريبا كل الاعمال اليوم تتم من خلاله، الا أن في



المقابل هناك العديد من التجاوزات والانتهاكات التي تحدث جراء هذا التطور ومن خلال الانترنت ووسائله العديدة والكثيرة وهذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم وهي الجرائم الالكترونية التي هي اليوم تشكل خطراً كبيراً على الأفراد وحتى الدول، وجريمة الابتزاز الالكتروني من الجرائم الالكترونية المنتشرة بكثرة وبالأخص في الأونة الأخيرة فهي من أخطر الجرائم السiberانية التي تهدد أمن واستقرار الدول والشعوب على حد سواء لأن وسائل التواصل



الاجتماعي سهّلت كثيراً وساهمت في  
قيام هذه الجريمة وفي انتشارها  
المرهق المخيف .

وبما أنه لآن لا يزال العديد والكثير  
من الأشخاص والأفراد والمؤسسات  
حول العالم تتعرض لابتزاز الإلكتروني  
بجميع أنواعه وأشكاله فمنها بإعداد هذا  
الكتاب الذي به مجموعة من  
المعلومات والنصائح الهامة التي  
توسّع من دائرة الوعي والأمان لدى  
الناس وبالأخص الأطفال والمرأهقين  
والفتيات الذين هم أكثر عرضة لمثل  
هذه الجرائم، مع إمكانية من هم



يجهاون هذا الأمر التعرف على جريمة  
الابتزاز الذي البعض لازال يظنها  
 مجرد تصرف من الآخرين الذين لا  
 يخافون الله ولا يس لهم دين وأخلاق  
 على عكس أنها جريمة يعاقب عليها  
 القانون ويحاسب مرتكبها بعقوبة رادع  
 يعيد الحق لأصحابه في الوقت المناسب  
 متى تم التصرف بعدل وحكمة  
 وبسرعة، فهذا الكتاب لهؤلاء يبين كل  
 التفاصيل المهمة التي يجب على كل  
 واحد منا معرفتها ومعرفة كيفية  
 التعامل مع مثل هذه الجرائم وقبل كل  
 شيء حماية نفسه من الابتزاز الذي



بات شبح حقيقي يهدد راحة واطمئنان  
الكثير وليس هذا وحسب فهناك من  
تحولت حياتهم إلى جحيم بسبب هذه  
الجريمة الخطيرة القذرة.

فما هو الابتزاز الإلكتروني ؟

ما هي أنواعه وأشكاله ؟

كيف تم هذه الجريمة وما هي الدوافع  
والأسباب لوجودها وارتكابها ؟

كيف يتم حل هذه المشكلة وكيفية  
التصريف حينما يكون هناك ابتزاز ؟

كل هذا وأكثر تضمنه هذه الأسطر  
الوجيزه وبطريقة مختلفة تساعد في



إيصال الفكرة وكل المعلومات بطريقة  
أسهل وأسرع.

وما هو موقف كل من التشريع  
والقانون السعدي والاماراتي  
والكويتي والقطري بجريمة الابتزاز  
الالكتروني؟

\*\*\*



# جريمة الابتزاز في السعودية



تتعامل السعودية بحزم مع جريمة الابتزاز، سواء كانت تقليدية أو الكترونية وفقاً لظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، تفرض على مرتكبي الابتزاز عقوبة الابتزاز في السعودية صارمة تراوح بين السجن والغرامة المالية.

تنص المادة الثالثة من النظام على أن من يثبت تورطه في جريمة الابتزاز يعاقب بالسجن مدة تصل سنة أو بغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي أو بالعقوبات معاً.



هذا التشديد في عقوبة الابتزاز في السعودية يعكس التزام المملكة بحماية الأفراد من تهديدات المتنزّفين الذين يسعون لاستغلال ضحاياهم لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة، كما تشمل العقوبات جميع أشكال الابتزاز سواء كان عبر الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية أو وسائل التواصل الاجتماعي



## حكم الابتزاز في السعودية

ان الابتزاز يتنافى مع مبادئ الأخلاق والشرف لأنّه يعتمد على الترهيب واستغلال الضعف الإنساني لذلك أجمع العلماء على ضرورة معاقبة المبتزين وردعهم حماية للمجتمع وصوناً لكرامة الإنسانية.

فتعد جريمة الابتزاز في الإسلام من الكبائر لما فيها من ظلم وايذاء للآخرين فالإسلام يحرم استغلال الناس أو تهديدهم بأي شكل من الأشكال وقد قال الله تعالى " ولا تبغ الفساد في الأرض (القصص ٧٧)



## عقوبة الابتزاز في السعودية

تفاوت عقوبة الابتزاز في السعودية بناء على خطورة الجريمة والظروف المحيطة بها ، في الحالات البسيطة قد يحكم بالسجن لمدة سنة أو بغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ريال في الحالات الخطيرة مثل الابتزاز الذي يتضمن تهديدات بالقتل أو إيذاء جسدي قد تصل العقوبة إلى السجن لعدة سنوات وغرامات أشد.

إضافة على ذلك قد يفرض على الجاني دفع تعويضات مالية للأضحيه عن الأضرار النفسية أو المادية التي لحقت



بها نتائج الابتزاز ويهدف هذا إلى  
تحقيق العدالة وإعادة التوازن النفسي  
والمادي للضحية.



## قانون الابتزاز في السعودية

صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية لمواجهة الجرائم الإلكترونية بما فيها الابتزاز ويهدف قانون الابتزاز في السعودية إلى :

- حماية الخصوصية من خلال منع اس تغلال المعلومات الشخصية للأخرين.

- تعزيز الأمان المعلوماتي من خلال  
الحد من الجرائم الالكترونية وتحقيق  
الامن السيبراني.



- ردع المجرمين من خلل فرض عقوبات صارمة لردع الأفراد عن ارتكاب جرائم الابتزاز.

يشمل قانون الابتزاز في السعودية جميع أشكال الابتزاز الإلكتروني مثل التهديد بنشر صور أو مقاطع فيديو خاصة أو افشاء أسرار شخصية أو مهنية كما يجرم استخدام الوسائل الإلكترونية في تهديد الآخرين أو في ابتزازهم بغرض تحقيق مكاسب مادية أو معنوية.



## أنواع الابتزاز الشائعة في السعودية

### ١- الابتزاز الإلكتروني:

يشمل التهديد بنشر صور أو مقاطع فيديو خاصة عبر الأنترنت ويعود هذا النوع الأكثر شيوعاً بسبب الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي.

### ٢- الابتزاز المالي:

يهدف من خلالها المبتز إلى الحصول على مبالغ مالية مقابل عدم كشف معلومات حساسة عن الضحية.

### ٣- الابتزاز العاطفي أو الاجتماعي:

يتضمن تهديد الضحية بتشويه سمعتها أمام الأهل والأصدقاء



يمكن التبليغ عن أي شخص قام  
بابتزازك في السعودية عن طريق  
الاتصال على الرقم الموحد ١٩٠٩ أو  
عبر ابلاغ الدوريات الأمنية عن طريق  
تطبيق كانا أمن ، أو بواسطة تقديم  
شكوى عبر مركز الشرطة أو الاتصال  
على رقم واتساب مكافحة الابتزاز

٠٠٩٧٠٥٩٥٣١٦١٨

\*\*\*



# جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون الاماراتي



جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون  
الإماراتي هي كل فعل تهديد يقع على  
شخص طبيعي (أيًّا كان جنسه أو  
عمره) أو اعتباري، عبر أية وسيلة من  
وسائل التقنيات المعلوماتية  
الإلكترونية، بنشر معلوماته الخاصة أو  
صوره التي قد تكون سرية أو قد تكون  
مزيفة أو مصطنعة، لاجباره وإرغامه  
على الخضوع لأوامر الجاني بالقيام  
بفعل أو الامتناع عن فعل، قد يعتبر  
مخالفة للقانون، ما كان ليفعله الضحية  
لولا هذا الابتزاز



## أشكال الابتزاز في القانون الاماراتي

هناك العديد من أشكال وأنواع الابتزاز الإلكتروني في الامارات أبرزها:

### ١- الابتزاز القانوني:

يتمثل في تهديد الضحية لارتكاب جريمة بحقه أو نسب جرائم الكترونية زوراً له عن طريق اختراق حساباته.

### ٢- الابتزاز الأخلاقي :

يتمثل في سرقة صور أو فيديوهات الضحية والتهديد بنشرها أو اصد طناع فيديوهات وصور مسيئة للضحية.



### ٣- الابتزاز المادي:

تتمثل في سرقة أموال الضحية أو تهديد بذلك (أفراد، مؤسسات، بنوك) من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني أو الحسابات المصرفية.

### ٤- الابتزاز الرقمي:

ويتمثل في سرقة معلومات وبيانات سرية قيمة للضحية من شأنها الاضرار بالحكومات أو الشركات والمؤسسات أو الأفراد والتهديد بـ (الغائه، حذفها، اتلافها، تدميرها، تغييرها، إعادة نشرها).



## ٥- الابتزاز المعنوي:

يتمثل في التلاعب بمشاعر الضحية وارهابه شخصياً أو اجتماعياً انتقاماً منه أو بهدف السيطرة عليه أو تشويه سمعته أو للاستمتاع والشهرة، لمحاربته (الأفراد، الرموز السياسية أو الفكرية أو الدينية) من أجل تشكيك الناس في مصداقيتهم.

## ٦- الابتزاز الجنسي:

يشمل التهديد بنشر معلومات أو صور ذات طابع جنسي في حال لم يلبي المجنى عليه مطالب المبتز ويعتبر هذا



النوع من الابتزاز أكثر شيوعاً في  
وسائل التواصل الاجتماعي.

#### ٧- الابتزاز المهني:

يتمثل في تهديد المجنى عليه بتدمير  
سمعة المهنية أو الحقق الضرر  
بمسيرته الوظيفية في حال لم يستجب  
لمطالب المبتز.

#### ٨- الابتزاز الأسري:

يتضمن تهديد المجنى عليه بإيذاء أفراد  
أسرته أو الاضرار بهم في حال عدم  
تنفيذ طلبات المبتز.



# أركان جريمة الابتزاز الالكتروني في

## الامارات

حتى تعدد المحكمة بجريمة الابتزاز الالكتروني وتدين المتهم لا بد من أن تتوافر في أفعاله الأركان التالية:

### الركن المادي:

هي الأفعال الإيجابية أو السلبية (الامتناع) التي تنتهي على تهديد الضحية عبر وسائل التقانة الالكترونية وتقذف الرعب في قلب المجنى عليه وتشكل خطرا مس تقبلا جديا على ماله



أو نفسه أو سمعته أو على مال أو سمعة أو نفس من يهمه أمرهم، وتدفعه جراء ذلك لتنفيذ أوامر الجاني راضخاً مستسلماً للابتزازات.

### الركن المعنوي:

هي نية الفاعل وقصده الاجرامي للقيام بفعل الابتزاز الالكتروني قاصداً منه الحصول على منفعة غير مشروعة وغير قانونية لنفسه أو لغيره مع علمه بأن أفعاله هذه مجرمة ويعاقب عليها القانون.



## النتيجة الجرمية:

أن يسب بب فعل الابتزاز الإلكتروني  
ضررا شخصياً على الأفراد أو  
الشركات أو يكون عاماً على الدولة  
والمجتمع أما إذا كان الابتزاز سورياً  
أو شكل خطراً حقيقياً واقعاً  
ولا ينطوي على أية تهديدات أو مطالب  
فلا جريمة.



## عقوبة الابتزاز في القانون الإماراتي

تختلف عقوبة الابتزاز وفق نوعه وكيفية تنفيذه.

- يعاقب من يبتز ويهدد غيره بالقول أو الفعل أو الإشارة كتابة أو شفاهة أو بواسطة شخص آخر بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرض غرامة لا تقل عن ١٠ ألف درهم إماراتي.

- علماً أن حمل شخص سواء كان ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة عن طريق التهديد والابتزاز تتضمن عقوبته السجن لمدة لا تزيد عن ١٠



سنوات وتشدد لتصبح السجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات ان قل عمر المجنى عليه عن ١٨ سنة.

- كل من ابْتَزَ أو هَدَدَ شخصاً آخر لِحْمَلَهُ عَلَى الْقِيَامِ بِفَعْلٍ أو الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ وَذَلِكَ بَاسْتَخْدَامِ شَبَكَهُ مَعْلُومَاتِيَّهُ فِي الامارات يعاقب:

بِالْحَبْسِ مَدَهُ لَا تَتَعَدَّ سَنَتَيْنِ وَالْغَرَامَهُ التَّيْ تَرَاوِحُ بَيْنَ (٢٥٠,٠٠٠) مَائَتَيْنِ وَخَمْسَيْنَ أَلْفَ درهَمٍ وَ(٥٠٠,٠٠٠) خَمْسَمَائَهُ أَلْفَ درهَمٍ أَوْ بِإِحْدَى هَاتَيْنِ العقوبَتَيْنِ.



- تصبح العقوبة السجن المؤقت مدة لا تتعدي عشر سنوات اذا كان التهديد بارتكاب جريمة أو بـإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار مع الطلب الصريح أو الضمني للأقيام بفعل أو الامتناع عنه.

- عقوبة المصادرية مع عدم الاخلال بحقوق الغير عند الإدانة بحكم بمصادر الأجهزة والبرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم أو الأموال المتخصصة منها، وحذف المعلومات أو البيانات.



- يعاقب المسئول عن إدارة الشخصية الاعتبارية (شركة، مؤسسة) بذات العقوبات السابقة اذا ثبت علمه بها أو أسلهم اخلاله بالواجبات المفروضة عليه في وقوع الجريمة، ويكون الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما حكم به من غرامات أو تعويضات اذا ارتكب المخالفة من أحد العاملين لديه وباسم الشخص الاعتباري ولصالحه.



## الظروف المشددة للعقوبة:

يعد ظرفاً مشدداً:

- ارتكاب الجاني لهذه الجريمة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله.
- استخدام الجاني شبكة المعلومات أو أي نظام معلوماتي أو موقع الكتروني أو وسيلة تقنية معلومات لم ينص عليها قانون الجرائم الإلكترونية عند ارتكاب الجريمة.
- ارتكاب الجاني جريمة الابتزاز الإلكتروني لحساب أو لمصلحة دولة أجنبية أو أي جماعة معادية أو جماعة إرهابية أو تنظيم غير مشروع.



## التدابير الجزائية:

يجوز للمحكمة عند ادانة المتهم بجريمة الابتزاز أن تقضي عليه بأي من التدابير الآتية:

- وضع المحكوم عليه تحت المراقبة الالكترونية أو حرمانه من استخدام أي شبكة معلوماتية أو أي وسيلة تقنية معلومات.

- وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيلي للمدة التي تراها المحكمة مناسبة.



- اغلاق الموقع الذي اقترفت الجريمة من خلاله اغلاقا كليا أو جزئيا متى أمكن ذلك فنيا.
- حجب الموقع المخالف حببا كليا أو جزئيا لمدة التي تقررها المحكمة
- يعاقب بالحبس مدة أقصاها سنة أو بغرامة أقصاها ٥٠٠٠ ألف درهم من يخالف التدابير المحكوم بها.
- يجوز للمحكمة أن تأمر بإطالة التدابير مدة لا تتعدي نصف المدة المحكوم بها. ولا تزيد عن ثلاثة سنوات أو أن تستبدلها بتدابير أخرى مما ذكر.



- نص المشرع الاماراتي في المرسوم  
بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢  
بالمادة ١٦ بـ نص عقوبة التهديد  
والابتزاز في الامارات والتي كانت  
رادعة وكافية لحماية كافة الأشخاص  
الذين يتعرضون إلى الابتزاز بكل  
أنواعه وكل من ساعدهم على القيام  
بهذا ، سواء التهديد أو الابتزاز  
الالكتروني أو غير ذلك منه ، فنص  
المادة أنه " يعقب بالحبس مدة لا تزيد  
عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن  
مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز  
خمسة مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين



العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات.



## رقم الأمان الإلكتروني للإمارات

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول التي تسعى بشكل تقني ومحترف بأن تكافح مشكلات الابتزاز الإلكتروني من خلال منظومة تقنية متقدمة تعتمد عليها الشرطة الإماراتية سواء في عجمان أو دبي أو غيرها من الإمارات المتحدة، ولذلك تم إبرام القوانين الخاصة التي تحدد عقوبة الابتزاز الإلكتروني في الإمارات بشكل مشدد فقط كل ما عليك أن لا تعطي المبتز الفرصة.

كل ما عليك أن تتصل على رقم الأمان الإلكتروني للإمارات والذي يتمثل في



أكثر من رقم وجهة مختلفة تستطيع التواصل معك وتقديم لكم يد العون، ومن أهم تلك الجهات هي الهيئة الخاصة بمكافحة الابتزاز الإلكتروني.

إضافة إلى الشرطة الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية والابتزاز أحد أخطر تلك الجرائم.

أما في حالة خوفك من الاتصال المباشر يمكنك التواصل مع الشرطة من خلال رقم الواتس اب الخاص بمكافحة الابتزاز الإلكتروني للتواصل معك على الفور.



كما يوجد رقم الخط الساخن والذي يتيح لك الاتصال بشكل مباشر بذلك الخدمة والحصول على الدعم الكامل الذي يساعدك في التصدي لمحاولات الابتزاز التي تتعرض لها.

كما أنه في حالة ما إن لم تستطع الاتصال على أي من تلك الأرقام يمكنك إرسال رسالة تحمل كافة المعلومات التي تريده توصيلها والإبلاغ عنها إضافة إلى بياناتك دون قلق حيث يتم التواصل معك على الفور وتقديم الدعم الفوري والمساعدة وهناك أيضًا بريد إلكتروني خاص لتلك الخدمة.



## عقوبة من ساعد في نشر جرائم

### الابتزاز الإلكتروني في الإمارات

وسواء كان ذلك الشخص هو من قام بالابتزاز أو ساعد أو شارك في عملية التهديد أو الابتزاز بتلك المعلومات يتم تطبيق عليه نفس العقوبات التي جاءت في القانون.

وأضاف نفس القانون أنه في حالة ما كان الغرض من الابتزاز القيام بأي فعل إجرامي أو جنائي أو طلب من الشخص الذي يتعرض للابتزاز بأن يقوم بأفعال منافية للأخلاق فإن العقوبة تصل إلى السجن لمدة عشر سنوات.



## كيفية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

### في الإمارات

أما عن كيفية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية في الإمارات فإن هناك العديد من الخطوات التي تساعدك في الإبلاغ بكل سهولة وسرعة عن المتهم ويتم التحقيق الفوري له وتوقيع عقوبة الابتزاز الإلكتروني في الإمارات.

في حالة ما إن ثبتت عليه التهمة، وهناك العديد من الجهات التي يمكن التواصل معها لكي تبلغ عن جريمة الابتزاز والتي تتواصل معك.



بداية يمكنك الإبلاغ عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في أي من أقسام الشرطة المختلفة في دبي أو في الشارقة وفي أي مكان بالبلاد بكل سهولة، أو من خلال الاتصال على أي من أرقام مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني. كما يمكنك الاتصال على رقم الطوارئ والذي يتلقى منه البلاغ الخاص بك عن الجريمة.



# عقوبة الابتزاز الالكتروني في دبي

## عقوبة الهر في الامارات:

ان الدولة بذلت وتبذل الكثير من الجهد لحل مشكلة الابتزاز الالكتروني في دبي بشكل نهائي وذلك من خلال توفير الكثير من الدعاية والحملات التي تندد وتناهض وترفض تلك الأفعال الاجرامية، ولقد تم تنفيذ عقوبة الابتزاز الالكتروني في الامارات على أكثر من واقعة حتى الان وهذا يعبر انذار واضح لكل من تسول له نفسه القيام بذلك.



كما أن وسائل الاعلام تلعب دور هام وفعال في إيصال العديد من الحملات التوعية وكذا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تكشف كافة الطرق التي تساعد المبتز في الحصول على فرصة لابتزاز شخص ما، مع الإشارة إلى الطرق المثلية للتعامل مع الابتزاز ومواجهته بالطرق الصحيحة المثلية.



# قانون اتحادي لمكافحة جرائم تقنية

# المعلومات ٢٠١٨ بالامارات

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهـن كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد التحريرـض على أفعال أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونـية أو أي صور أخرى من شأنها تعـريض أمن الدولة ومصالحها العـلـيا للخطر أو المساس بالنـظام العام أو



الاعتداء على مأمور الضبط القضائي  
أو أي من المكلفين بتنفيذ أحكام  
القانون.

كما يمكّن حل مشكلة الابتزاز  
الإلكتروني في أبو ظبي من خلال  
التعامل بشكل ذكي مع الشخص الذي  
يقوم بتهديده حتى يتم القبض عليه  
والتحقيق معه، ومن أهم تلك الأشياء  
التي يجب على القيام بها أن لا  
تسجّب لأي من مطالب المبتزأياً ما  
كانت حتى لو كانت شرعية ولا تخالف  
القانون، كما أنه لا يجب أن ترسل له  
أي مبالغ مالية تحت التهديد.



يجب عليك تفادي كافة الأشياء التي تعطي احتمالية الوقوع تحت التهديد مثل حماية حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بك، لا تقبل صدقة أي شخص لا تعرفه على تلك المواقع، إضافة إلى عدم التواصل مع الشخص المبتز وفور التوصل إلى دليل يمكنه تقديمها إلى الشرطة عليك الإبلاغ عليه من فوره لكي يتم تطبيق عقوبة الابتزاز الإلكتروني في الإمارات لكي يكون عبرة لمن لا يعتبر.



## عقوبة انتهاك الخصوصية في

### الامارات

و حسب المادة ٣٧٨ من القانون  
الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ من  
قانون العقوبات بموجب القانون  
الاتحادي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ يعاقب  
بالحبس والغرامة أي شخص ينتهك  
حرمة الأفراد أو الحياة الأسرية  
الخاصة عن طريق ارتكاب أي فعل  
من الأفعال التالية:

- التجسس على المكالمات الهاتفية  
بدون اذن من قبل السلطات المعنية.



- انتهاك صورة شخص دون إذنه أو  
الاشهار بصورة شخص على المواقع  
الالكترونية.

في حالة حدوث أي فعل مما سبق يجب  
الإبلاغ فوراً للسلطات المعنية، حيث أن  
الإبلاغ عن المتهم هو أول طريق  
يساعد في حل مشكلة الابتزاز  
الالكتروني في الشارقة لأنّه في تلك  
الحالة يتم المحافظة على سمعتك  
وحمايتك من المبتزز والتعامل معه  
بشكل قانوني وتوقيع عقوبة الابتزاز  
الكتروني في الإمارات في حالة ما إن  
كان بالفعل مجرم.



وبالتالي تجعل كل من يحاول الابتزاز  
بأي شكل فيما بعد يفكر أكثر من مرة  
لأن الحالات التي يقوم بابتزازها لا  
 تخشاه وتقوم بالإبلاغ عنه وسرعاً ما  
 يتم التوصل إليه بالتقنيات الحديثة  
 وتحويله إلى العدالة.



## عقوبة ابتزاز الأطفال في الامارات

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع قوانين مشددة لمكافحة جرائم الابتزاز وعلى وجه الخصوص جريمة الابتزاز التي تكون ضحيتها الأطفال نظراً لخطورتها على الصحة النفسية للأطفال.

قد يكون الابتزاز عن طريق قيام الجاني بالحصول على صور أو معلومات تتعلق بالطفل أو بعائلته، ويقوم الجاني تهديد الطفل باستخدامها لأغراض غير



قانونية أو أخلاقية في حال عدم استجابتها لمطالبه.

وقد جاء في المادة ١٦ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه يعاقب كل شخص قام بتهديه شخص آخر لإجباره على القيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل وذلك عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، حيث تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين إضافة إلى الغرامات التي تتراوح بين مائتين وخمسين ألف درهم



وخمسمائة ألف درهم أو الحكم بإحدى  
هاتين العقوبتين.

وفي حال كانت الضحية أحد الأطفال أو  
قاصرين لم يتجاوز عمرهم الثامنة  
عشر فقد تشدد القانون في هذه الحالات  
وجعل العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن  
خمس سنوات إضافة إلى غرامة تصل  
إلى مليون درهم كحد أقصى.



# جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون الكويتي



يعتبر الابتزاز الإلكتروني من أكثر القضايا المعروضة أمام المحاكم الكويتية خصوصاً بعد التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا ووسائل الاتصال المختلفة.

نصت المادة ٢٢٨ من قانون الجزاء الكويتي على حبس من قام بابتزاز المال من الآخرين عن طريق تهديده بالحبس مala لا يزيد عن ٥ سنوات مع غرامة لا تزيد عن ٥٠٠٠ دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وكذا المادة ٣ من القانون ٦٣ لعام ٢٠١٥ المتعلقة بالجرائم الإلكترونية



على عقوبة الابتزاز الالكتروني  
كالتالي: " حبس كل من يمارس  
الابتزاز الالكتروني لمدة ٣ سنوات  
على الأكثر مع غرامة ٣٠٠٠ دينار  
على الأقل وقد تصل إلى ١٠٠٠٠  
دينار أو بإحدى العقوبتين."

وفي حال كان الابتزاز عن طريق تهديد  
الأفراد بارتكاب جنائية ما أو تسبب  
بالمأساة معهم وكرامتهم أو شرفهم  
فإن العقوبة تكون بالسجن من ٥  
سنوات مع غرامة بين ٥٠٠٠ إلى ٢٠  
ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.



من خلال المادتين نلاحظ ونستنتج بأن  
القانون الكويتي كان صارماً مع  
مرتكبي جرائم الابتزاز سواء قام بها  
المجرم عن طريق التهديد بالصور  
والرسائل أو غيرها من خصوصيات  
الأفراد.

والقانون الكويتي كغيره من القوانين  
حول العالم حريص بالقدر الكبير  
والأكافي على صون حريات الأفراد  
وكرامتهم ومنع كل مساس بهذه  
الحريات عن طريق تسلط أقصى  
العقوبات القانونية كوسيلة ردع فعالة



تحد من كل الجرائم التي تمس الفرد  
وحرياته وكرامته وشرفه.

فالة اانون الكويتي يتعامل مع قضايا  
الابتزاز على أنها جرائم بحق حرية  
مواطنيها وخصوصيتهم مما تؤثر على  
سمعة الأفراد وتضر بمصالحهم واجبار  
المجني عليه على ارتكاب جنایات  
وجرائم أخرى مختلفة من خلال تهديده  
والضغط عليه بطريقة غير قانونية  
وغير مشروعة.

فالة اانون الكويتي قد صنف جرائم  
الابتزاز على أنها من الجرائم الخطيرة



وعلى هذا الأساس جاء فرض عقوبات  
رادعة على مرتكب الجريمة.

ان المشرع الكويتي قد وضع قانون  
خاص بالجرائم الإلكترونية فكانت  
جريمة الابتزاز الإلكتروني من أحد أهم  
دوافع المشرع الكويتي في مكافحة  
الجرائم الإلكترونية.

في دولة الكويت كل من يرتكب احدى  
جرائم الابتزاز أو التهديد الإلكتروني  
على الانترنت أو احدى مواقع التواصل  
فقد نص القانون في المادة الثانية منه  
على: " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز  
ستة أشهر وغرامة حدها الأدنى ٥٠٠



دينار وحدتها الأقصى ٢٠٠٠ دينار أو أحددهما، في حالة الدخول غير المشروع إلى جهاز حاسب آلية أو نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية، ولكن إذا ترتب على هذا الدخول الغاء أو حذف أو تدمير أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات فقد شدد المشرع العقوبة في هذه الحالة إلى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ألف دينار كويتي أو أحددهما ."



# التشريعات الكويتية لمكافحة الابتزاز

## الالكتروني

صدر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في الكويت سنة ٢٠١٥ بهدف توفير الاطار القانوني لمواكبة التحديات التقنية والأخلاقية التي يفرضها العصر الرقمي، ويتضمن هذا القانون نصوصا صريحة لمعالجة مختلف أنواع الجرائم الالكترونية بما في ذلك الابتزاز الالكتروني.



## العقوبات المنصوص عليها بشأن

### جريمة الابتزاز الالكتروني

يُنصَّ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في الكويت على عقوبات صارمة للمتورطين في جرائم الابتزاز الإلكتروني وتشتمل هذه العقوبات غرامات مالية والسجن حسب المادة ١٣ من القانون حيث يمكن أن تصل العقوبة إلى السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات والغرامة المالية قد تصل إلى ٢٠٠٠٠ دينار كويتي.



## أبعاد عقوبة الابتزاز الإلكتروني

تتعدد أبعاد العقوبة المترتبة على جريمة الابتزاز الإلكتروني ما بين قانونية واجتماعية ونفسية.

### الأبعاد القانونية:

وتشمل العقوبات القانونية غرامات مالية وسجن وتعمل هذه العقوبات على ردع الأفراد من التفكير في ارتكاب مثل هذه الجرائم الرقمية.

### الأبعاد الاجتماعية:

ان الابتزاز الإلكتروني جريمة تتسبب في تدمير سمعة الأفراد والمؤسسات،



والعقوبات هنا تعكس رفض المجتمع  
لهذه الممارسات وتساهم في خلق بيئة  
آمنة للتواصل والابتكار.

### الأبعاد النفسية:

تساهم العقوبات بشكل كبير وفعال في  
توفير الشعور بالعدالة والأمان للأضحايا  
حيث أن الإجراءات القانونية الصارمة  
تؤدي إلى تقليل الحالات المسبوقة  
لابتزاز الإلكتروني مما يعزز الصحة  
النفسية للفرد والمجتمع.



# أنواع الجرائم الالكترونية في القانون

## الكويتي

### جرائم الكترونية ضد الأفراد:

وهي الجرائم التي يتم من خلالها الوصول إلى الهوية الالكترونية للأشخاص بطرق غير مشروعة كحساب البريد الالكتروني وكلمة السر واحتلال شخصياتهم وسرقة الملفات والصور الخاصة من أجهزتهم ومن ثم تهديدهم لتلبية أوامرهم.



## جرائم الكترونية ضد الحكومات:

وهي جرائم التي يتم من خلالها مهاجمة مواقع رسمية للحكومات والأنظمة الشبكية فيها بهدف تدمير البنية التحتية لتلك المواقع أو الأنظمة الشبكية والتي يطلق عليها بالفرصنة وفي الغالب يكون الهدف منها سياسيا.

## جرائم الكترونية ضد الملكية:

وهي جرائم التي تستهدف المؤسسات العامة الحكومية والمؤسسات الخاصة الشخصية ويكون الهدف هنا هو اتلاف الوثائق والمستندات الهامة أو البرامج



الخاصة وتتم هذه الجرائم من خلال نقل برامج مؤذية لأجهزة هذه المؤسسات.

### الجرائم الإلكترونية السياسية:

وهي الجرائم التي تستهدف المواقع العسكرية للدول بهدف سرقة معلومات خاصة بالدولة وأمنها لقد وضع قانون الجرائم الإلكترونية الكويتي حدا من انتشار الجرائم الإلكترونية في البلاد حيث تم اصدار قانون الجرائم الإلكترونية الكويت رقم ٦٣ في السابع من يوليو لعام ٢٠١٥ متضمناً احدي وعشرين مادة توزعت ما بين التعريف بالجرائم الإلكترونية وسن العقوبات بحق المخالفين.



# جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون القطري



لقد حرصت دولة قطر على سن قوانين  
صارمة لمكافحة الجرائم الالكترونية  
بما في ذلك جريمة التهديد والابتزاز  
والتشهير الالكتروني من خلال قانون  
مكافحة الجرائم الالكترونية القطري  
رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ الذي ينص  
على عقوبات رادعة لمن يرتكب مثل  
هذه الجرائم.

### عقوبة التهديد الالكتروني:

يعاقب القانون القطري أي شخص  
يسخدم الانترنت أو وسائل الاتصال  
في تهديد الآخرين بالحبس مدة تصل



الى ثلات سنوات وغرامة مالية تصل  
الى ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

أما اذا كان التهديد قد وصل الى القتل  
أو الحاق ضرر جسدي بالغ فقد تصال  
العقوبة الى السجن لمدة خمس  
سنوات.

### عقوبة الابتزاز الالكتروني:

وردت عقوبة الابتزاز في قطر ضمن  
قانون العقوبات في المادة ٣٢٥ والتي  
نصت على أن:

"أي شخص يهدد بإذاء شخص آخر  
أو سمعته أو ممتلكاته أو حياته أو



سمعة أو ممتلكات أحد أفراد أسرته  
كتابياً أو شفهياً يعاقب بالحبس لمدة  
تصل إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد  
عن عشرة آلاف ريال قطري أو بإحدى  
هاتين العقوبتين، أو بفعل أجبر المجنى  
عليه على فعل شيء أو الامتناع عن  
شيء." ويعاقب على التهديد بالقتل  
بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

يعاقب القانون القطري كل مرتکب  
لجرائم الاتصال الالكتروني بالحبس  
لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة  
مالية تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري



خاصة اذا كان الابتزاز يهدف الى  
تحقيق منفعة مالية وغير مشروعة.

اما اذا كان الابتزاز موجها ضد شخص  
قاصر او شخص في وضع ضعف فان  
العقوبة يمكن أن تزيد لتصل الى سبع  
سنوات سجن.

ويعاقب على الابتزاز في المادة ٩ من  
قانون الجرائم الالكترونية رقم ١٤  
لسنة ٢٠١٤ والتي تنص على ما يلي:

"يعاقب على كل من يرتكب جريمة  
الابتزاز بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث



سنوات والغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين."

### عقوبة التشهير الإلكتروني:

يعاقب القانون القطري أي شخص يقوم بنشر أخبار كاذبة أو معلومات تسيء إلى شخص آخر عبر الانترنت بالحبس مدة تصل إلى ثلاثة سنوات وغرامة مالية تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ ريال قطري، أما إذا أدى التشهير إلى أضرار جسيمة للضحية أو عرض حياته للخطر فقد يتم تشديد العقوبة.



## دور القانون القطري في الحد من

### الجرائم الالكترونية

ان الحكومة القطرية كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة إلى مكافحة الجرائم الالكترونية عبر شتى الطرق والوسائل القانونية كتفيد العقوبة بشكل جدي وصارم وعبر عدة تدابير تسهل تطبيق القانون على المجرمين المقيمين داخل الدولة وحتى خارجها ومن بين هذه التدابير:

- التعاون مع الجهات الدولية لمتابعة المجرمين الرقميين والقبض عليهم.



- تطوير تقييمات المراقبة والذكاء الاصطناعي لملائحة الأنشطة غير القانونية على الانترنت في الوقت المناسب والتصريف في الحال.

- الحرص الشديد على تنظيم وإقامة حملات توعية لدّث المواطنين والمقيمين على اتخاذ تدابير الحماية الشخصية والتبليغ عن أي أنشطة مشبوهة بمجرد معرفتها أو وقوعها والعلم بها.



## الظروف المشددة في جريمة الابتزاز

### الإلكترونى:

- اذا ارتكب الفعل على قاصر.
- اذا ارتكب ضد عدة اشخاص.
- اذا استخدم الجاني صفتة الرسمية او اسمه المستعار في ارتكاب الجريمة.
- اذا ارتكب الفعل على املاك الدولة.



## التبليغ عن جرائم الابتزاز الالكتروني في دولة قطر.

يمكن الإبلاغ عن جرائم الابتزاز التقليدية من خلال التوجّه لقسم الشرطة أو للنيابة العامة وتقديم بلاغ بشكل مباشر ورقياً أو بشكل الكتروني من خلال موقع النيابة العامة الالكتروني من خلال

- الدخول لموقع النيابة العامة القطرية.



- تسجيل دخول عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور.
- اختيار خدمات الشكوى والقيام بتقديم الشكوى.

## خدمة مطراش

كل من وقع ضحية ابتزاز له أن يقوم  
بتقديم شكوى عبر خدمة مطراش ٢  
من خلال اتباع مجموعة من الخطوات  
وهي:

- تحميل تطبيق مطراش ٢ والقيام  
بتسجيل الدخول باسخدام الرقم  
الشخصي مصحوب بكلمة المرور
- تحديد التواصل والشكوى الجنائية.
- تحميل صورة الشكوى في المرفقات  
بعد اختيار أيقونة الإدارية.



- تحديد نوع الشكوى ووصفها وصفاً موجزاً.
- ادخال رقم الهاتف والنقر على ارسال.



## الخاتمة

رغم حرص الدول بقوانينها وأجهزتها  
الأمنية في الاهتمام بمثل هذه الجرائم  
وتحصيص جهاز وقسم خاص يهتم  
ويتولى جريمة الابتزاز الإلكتروني  
وغيرها من الجرائم الإلكترونية التي  
باتت تشكل خطراً قد لحق بالكثير من  
أشخاص ومؤسسات وغيرها ولا زال  
يشكل خطراً أكبر رغم كبر سقف الوعي  
لدى الكثير وتسلیط عقوبات قاسية  
على مرتكبي هذه الجرائم إلا أن  
الجريمة الإلكترونية مستمرة بشكل  
واسع وكبير وبالأخص الابتزاز



الإلكتروني لأن هذه الجريمة توسيع  
وانتشرت فأصبحت هناك عصابة  
مخصصة لمثل هذه الجرائم وعلى  
دراية كافية وكاملة بالتقنيات  
فأصبح من الصعب القضاء على  
جريمة الابتزاز الإلكتروني ولكن  
بإمكان أحد منها متى كان كل فرد  
على قدر كبير من الوعي والمعرفة  
بهذه الجريمة.

\*\*\*



## قائمة المراجع:

- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية.
- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية.
- قانون مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية الصادر بالمرسوم الاتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ "الامارات".
- مرسوم بقانون بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية الموجدة (٤٢.٥٦.٥٨.٥٩) الامارات.



- قانون مكافحة جرائم تقنيات

المعلومات "الامارات".

- القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة

٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية

المعلومات.

- قانون مكافحة الجرائم الالكترونية

القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤

